

ولا يتزوج ابنة ابيه من فارقها محتمل ان يكون كلام  
المولود في الام وبنته نكاحا حنة وهو المتبادر من كلامه  
وعليه شرح التواقة وحينئذ قلنا وجه كونه من  
فارقها من عليا ابيه وابنه سواء من التي اسمها ام لا  
لانها ان لم يكن مسر واحدة منهما فحينئذ ففارقة من لم  
يسمها ومس من مسها لا يرجح تحريم من غير عليهما  
ولم يسمها عليا ابيه وابنه لان وطي البنت في عقد  
النكاح الحريم لا يجرم امه على لحمه وفروعها وان  
مسها معا فحينئذ يدخرهما معا على لحمه وفروعه  
ولا يدخل في كلام التواقة ويحتمل ان يحل النبي علي  
التحريم ويكون كلامه في محرمي الجمع غير الام وابنتها  
وكانت التي فارقها مسها لان مسها بمنزلة العقد الصحيح  
ان تزوج اختي وحصل منه المس فيهما وفي غيرها  
وفارق من مسها فانه محرم علي احمه وفروعه  
واختار بطاقي لو طهارا او ابلا تقدم ما اذا سلم  
علي اكثر من الزوجات او سلم علي الختين او علي ام  
وابنتها او علي من لا يجوز جمعها انه يختار البعض بطلاق  
البعث الاخر واشار هنا الى صفة الاختيار وبيده  
علي انه لا يشترط ان يكون نكاح المقتول اخترا  
فلانة بل يكفي بغيره من نكاح المقتول المقتول او فعل  
فاشار الى ما نزل علي القول بما قبله من ان يبيد  
بالطلاق مختارا منطلقا بمعنى انه ليس له ان يختار  
الرجل غيره وكذا كرمي بالخمار مختارا لموظفها

فان كان  
الا العمود  
وعقد الكفر  
لا ينشأ  
وان مس  
واحد

اذلا

اذلا يكون الامن زوجة فاطمة ملتزم لمتابها زوجة  
وكذا كرمي بالابلا مختارا وهذا الابلا اختياري مطلقا  
وهو ظاهر كلام المولى ووجه ما به معرفة وان يسمها السلام  
كما يفيد توجيهه ولو ان اختلفا في التوجيه او انما هو  
اختياري ان اقتن كوايه لاطاك الا بعد حنة التبر او قيد  
بمحل كفاطمة وكذا في بلدان والافلا يكون اختياري  
لانه يكون في الحنفية والنظر في ان يعرفه فوايد عبد  
السلام فاما كتمها على بنت والظاهر ان المعاتبة  
من الرجل يكون اختياري لوان نظر امان الزوجة من الرجل يكون  
اختياري ونظر احكام الزوجة فقنوا ما لم يعلمها مما  
فيكون مسها للنكاح فلا يكون اختياري او اشار الي الاختيار  
الصحيق بقوله او وطى خاد او في واحدة بعد اسلامه من  
استن معه علمنا انه قد اختارها فالوطى دلالة فعلية  
ومقدما انه كذا والوطى اختياري سواء نوي به الاختيار  
ام لا لانه ان نوي به الاختيار فطاهر وكذا ان لم ينزه  
لانا لو لم يصر فها الى جانب الاختيار لعقبن صرفة التي  
كباب الرضا والبي عليه السلام يقول ادر والحدود  
بالشبهات وفي تفسير ابن عرفة المتشار اليه بقوله  
وفي كونه اختياري اذ ان او بشرط ان ينوي ذلك نظره  
التي نظر والغيران فمن نكحها العود عن  
الحنفي اليها اي وعبر امارة النكاح كذا هي تلك  
البراة ووقال وغير من نسخ نكاحا كان الظاهر والمبني  
ان من اسلم علي اكثر من الزوج وقال لواحدة فسقته

فان كان  
الا العمود  
وعقد الكفر  
لا ينشأ  
وان مس  
واحد